

دور الانعقاد العادي الثاني
رقم الجلسة مسلسلًا منذ بدء الحياة النيابية (١٢٤٩/ب)
الجلسة الحادية والعشرون
المعقودة يوم الأربعاء ١٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ
الموافق ٣١ من مارس سنة ٢٠١٠ م

الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثون صباحًا

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الكويت
مجلس الأمة
الفصل التشريعي الثالث عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

رقم الجلسة مسلسلًا منذ بدء الحياة النيابية (١٢٤٩ / ب

مضبطة
الجلسة الحادية والعشرين

المعقودة يوم الأربعاء ١٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ
الموافق ٣١ من مارس سنة ٢٠١٠ م

الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الأمة

الأمانة العامة

إدارة شؤون المضابط

ملخص الموضوعات التي نظرت في الجلسة العادية العلنية (١٢٤٩/ب)

المعقودة يوم الأربعاء ١٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ

الموافق ٣١ من مارس سنة ٢٠١٠م

الموضوع

رقم الصفحة

- أسماء السادة الأعضاء .	٥ - ١
** <u>البند السادس : الإحالات</u> (ثانياً) : <u>المشاريع بقوانين والاقتراحات بقوانين</u>	
- قرر المجلس عدم الموافقة على طلب السيد العضو الدكتور وليد مساعد الطببائي إبقاء الفقرة (١١) من البند (ج) تقارير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية على جدول الأعمال وعدم إحالته إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع .	١٤ - ٦

<p>- قرر المجلس الموافقة العامة على طلب السيد العضو الدكتور يوسف سيد حسن الزلزلة إحالة الفقرة (١١٣) من جدول الأعمال الى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية .</p>	<p>١٤ - ١٦</p>
<p>- قرر المجلس الموافقة العامة على إحالة تقارير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية إلى اللجان المختصة .</p>	<p>١٧ - ١٨</p>
<p><u>ثالثاً) : القرارات والرغبات</u></p>	
<p><u>الرغبات) : (لإقرار إحالتها إلى اللجان المختصة)</u></p>	
<p>- قرر المجلس الموافقة العامة على إحالة الاقتراحات برغبات إلى اللجان المختصة .</p>	<p>١٨ - ٢١</p>
<p><u>تقارير اللجان عن الرغبات</u></p>	
<p>- قرر المجلس الموافقة العامة على إحالة تقارير اللجان عن الرغبات والتي وافقت عليها إلى الحكومة .</p>	<p>٢٢ - ٢٧</p>

(رابعاً) : <u>الكتب الواردة من الحكومة</u>	
- قرر المجلس الموافقة العامة على إحالة كتاب السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية إلى لجنة حماية المال العام .	٣٨
- جرت مناقشة من قبل بعض السادة الأعضاء .	٥٤ - ٣٨
* <u>كلمات ترحيب برئيس وفد البرلمان الأوروبي</u>	٥٦ - ٥٥
** <u>البند الثاني (مكرر) : طلبات رفع الحصانة</u>	
- نوه عن تقارير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن طلب النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن بعض السادة الأعضاء .	٨٣ - ٥٥
- جرت مناقشة التقارير من بعض السادة الأعضاء .	١١٢ - ٨٤
- جرى التصويت نداء بالاسم على تقرير اللجنة القاضي برفع الحصانة عن السيد العضو الدكتور فيصل على المسلم ، فقرر المجلس الموافقة عليه ويبلغ السيد وزير العدل بذلك .	١١٤ - ١١٣

<p>- جرى التصويت نداء بالاسم على تقرير اللجنة القاضي برفع الحصانة عن السيد العضو خالد سلطان بن عيسى ، فقرر المجلس الموافقة عليه ويبلغ السيد وزير العدل بذلك .</p>	<p>١١٤ - ١١٦</p>
<p>- جرى التصويت نداء بالاسم على تقرير اللجنة القاضي برفع الحصانة عن السيد العضو مسلم محمد البراك ، فقرر المجلس الموافقة عليه ويبلغ السيد وزير العدل بذلك .</p>	<p>١١٧ - ١١٨</p>
<p>** البند الثالث : تقرير لجنة مشروع الجواب على الخطاب الأميري في شأن الصيغة المقترحة للمشروع</p>	
<p>- جرت مناقشة التقرير من بعض السادة الأعضاء .</p>	<p>١١٨ - ١٦٥</p>

بسم الله الرحمن الرحيم

كان محددًا لاجتماع مجلس الأمة بجلسته العادية العلنية تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الأربعاء ١٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ ، الموافق ٣١ من مارس سنة ٢٠١٠ م وفي تمام الساعة التاسعة حضر إلى منصة الرئاسة السيد عبدالله يوسف الرومي رئيس مجلس الأمة بالإنيابة .

* ويحضور السادة الأعضاء :

- أحمد عبد العزيز السعدون

- د. بدر شبيب الشريهان

(وزير الكهرباء والماء)

- حسين ناصر الحريري

- خالد سلطان بن عيسى

- سالم نملان العازمي

- سعدون حماد العتيبي

- شعيب شبيب المويصري

- د. ضيف الله فضيل أبو رميلة

- عادل عبدالعزيز الصرعواوي

- علي سالم الدقباسي

- علي فهد الراشد

- فيصل سعود الدويسان

- د. محمد محسن البصيري

(وزير المواصلات ووزير الدولة

لشؤون مجلس الأمة)

- د. محمد محسن العفاسي

(وزير الشؤون الاجتماعية والعمل)

- د. معصومة صالح المبارك

- ناجي عبدالله العبداللهادي

- د. هلال مسعود السايير

(وزير الصحة)

- د. يوسف سيد حسن الزلزلة

السيد الرئيس : س :

بسم الله الرحمن الرحيم ، نتيجة لعدم اكتمال النصاب تؤخر الجلسة لمدة نصف ساعة .

(أخرجت الجلسة في تمام الساعة التاسعة صباحا ثم عقد مجلس الأمة جلسته العادية العلنية في تمام الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الأربعاء ١٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ ، الموافق ٣١ من مارس سنة ٢٠١٠م برئاسة السيد عبدالله يوسف الرومي رئيس مجلس الأمة بالإنابة)

السيد الرئيس : س :

بسم الله الرحمن الرحيم ، تفتتح الجلسة ، وجلستنا هي امتداد لجلسة يوم أمس ، تتلى أسماء الأعضاء ثم أسماء المعتذرين عن جلسة اليوم ثم أسماء الغائبين عن الجلسة الماضية دون إذن أو إخطار .

* تليت بعد افتتاح الجلسة أسماء السادة الأعضاء :

- أحمد عبد العزيز السعدون (حاضر)
- الشيخ أحمد فهد الصباح (حاضر)
- (نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان)
- د. أسيل عبدالرحمن العوضي (حاضرة)
- الصيفي مبارك الصيفي (حاضر)
- د. بدر شبيب الشريعان (حاضر)
- (وزير الكهرباء والماء)
- الشيخ جابر خالد الصباح (حاضر)
- (وزير الداخلية)
- د. جمعان ظاهر الحربش (غير موجود)
- د. حسن عبدالله جوهري (حاضر)
- حسين علي القلاف (غير موجود)
- حسين مزيد المطيري (غير موجود)

- حسين ناصر الحريتي (حاضر)
- خالد سالم العوده (حاضر)
- خالد سلطان بن عيسى (حاضر)
- خالد مشعان طاحوس (غير موجود)
- خلف دميثير العنزي (غير موجود)
- دليهي سعي الهاجري (غير موجود)
- سالم نملان العازمي (حاضر)
- سعد زنيفر العازمي (حاضر)
- سعد علي الرشيد (حاضر)
- سعدون حماد العتيبي (حاضر)
- د. سلوى عبدالله الجسار (حاضرة)
- شعيب شباب المويزري (حاضر)
- صالح محمد الملا (حاضر)
- د. ضيف الله فضيل أبو مينة (حاضر)
- عادل عبدالعزيز الصرعواوي (حاضر)
- عبدالرحمن فهد العنجري (حاضر)
- عدنان ابراهيم المطوع (حاضر)
- عدنان سيد عبدالصمد (حاضر)
- علي سالم الدقباسي (حاضر)
- علي فهد الراشد (حاضر)
- د. فاضل صفر علي (حاضر)

(وزير الأشغال العامة ووزير الدولة

لشؤون البلدية)

- فيصل سعود الدويسان (حاضر)
- د. فيصل علي المسالم (حاضر)
- مبارك محمد الوعلان (حاضر)
- د. محمد محسن البصيري (حاضر)

(وزير المواصلات ووزير الدولة

لشؤون مجلس الأمة)

- د. محمد محسن العفاسي (حاضر)
(وزير الشؤون الاجتماعية والعمل)
- د. محمد هادي الحويالة (حاضر)
- محمد هايف المطيري (حاضر)
- مخلد راشد العازمي (غير موجود)
- مرزوق علي الغانم (حاضر)
- مسلم محمد البراك (حاضر)
- مصطفى جاسم الشمالي (حاضر)
(وزير المالية)
- د. معصومة صالح المبارك (حاضرة)
- د. موضي عبدالعزيز الحمود (حاضرة)
(وزير التربية ووزير التعليم العالي)
- ناجي عبدالله العبداللهادي (حاضر)
- د. هلال مساعد السامر (حاضر)
(وزير الصحة)
- د. وليد مساعد الطبطائي (حاضر)
- د. يوسف سيد حسن الزلزلة (حاضر)

* وفي أثناء الجلسة حضر كل من السادة الأعضاء :

- د. جمعان ظاهر الحريش
- حسين علي القلاف
- حسين مزيد المطيري
- خالد مشعان طاحوس
- خلف دميثير العنزي
- دليهي سعي الهاجري
- مخلد راشد العازمي

* الغائبون بعذر :

- أحمد راشد الهارون
(وزير التجارة والصناعة)

- الشيخ أحمد عبدالله الأحمد
(وزير النفط ووزير الإعلام)
- الشيخ جابر مبارك الصباح
(النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
ووزير الدفاع)
- جاسم محمد الخرافي
(رئيس مجلس الأمة)
- راشد عبدالمحسن الحماد
(نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون
القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف
والشؤون الإسلامية)
- روضان عبدالعزيز الروضان
(وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء)
- د. رولا عبدالله دشتي
- صالح أحمد عاشور
- عسكر عويد العنزي
- د. علي صالح العمير
- غانم علي الميع
- فلاح مطلق الصواغ
- مبارك بنبيه الخرينج
- محمد براك المطير
- سمو الشيخ ناصر المحمد الصباح
(رئيس مجلس الوزراء)

* الغائبون بدون اعتذار:

- الشيخ د. محمد صباح السالم
(نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الخارجية)

** وتولى الأمانة العامة السيد أنور عبدالله العبيدان الأمين العام للمجلس بالإنابة والسيد أحمد عبدالله الهاجري الأمين العام المساعد لشؤون قطاع الجلسات والسيد عادل عيسى اللوغانى مدير إدارة شؤون الجدول والقرارات .

** وحضر الجلسة مندوبي الصحافة والإعلام ولقيف من السادة المواطنين .

السيد الرئيس : س :

يا إخوان أرجو أن نحافظ على النصاب علشان نقدر نتخذ قرارات حتى ننظر عندنا طلبات رفع حصانة وأيضا عندنا اقتراحات وبالتالي حتى يعني أرجو أن نحافظ على النصاب وبالتالي ، راح أبدي مسلم راح أبدي بالحصانات بس أنا أولا راح أبدي بالإحالات على اعتبار إن أكوفي قرار ، الإحالات استكمال الإحالات اللي تفضل الأخ الفاضل رئيس الجلسة يوم أمس بالإشارة لها .

** البند السادس : الإحالات:

(ثانيا) المشاريع بقوانين والاقتراحات بقوانين:

(ج) : تقارير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية : (أحيلت إلى اللجان المختصة)

السيد الرئيس : س :

البند السادس ثانيا مشاريع بقوانين والاقتراحات بقوانين تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإحالاته للجان تضمنت الفقرات من (١١) إلى (١٨) المذكورة في الكشف الموزع على حضراتكم برقم ثانيا (ج) مع جدول الأعمال تقارير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لاقتراحات بقوانين مقدمة من بعض السادة الأعضاء وقد أحيلت إلى اللجان المختصة ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

السيد د. وليد الطبطبائي : ي :

(مقرر لجنة الشؤون التشريعية والقانونية)

الأخ الرئيس .

السيد د. يوسف الزلزلة :
ة :

الأخ الرئيس أنا يوم أمس ذكرت إن أكو إحالتين موجودين هنيه من المفترض أن يكون الموقع الطبيعي لهم هي اللجنة المالية والاقتصادية لأن فيهم تكاليف مالية ، وذكرت بأن وحدة من هذه الإحالات كانت هي تقرير شؤون العرائض والشكاوى تتكلم عن قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية ، وإحنا الأسبوع القادم عندنا اجتماع مع الإخوان في التأمينات فمن المفترض أن أي شيء يتعلق في التأمينات والتقاعد يروح على اللجنة المالية ما يروح إلى لجنة الشكاوى هذا أولا ، الشيء الثاني الأخ الرئيس كذلك التقرير العشرين للجنة الشؤون التشريعية والمتضمن قانون في شأن إيجارات العقارات نحن نتكلم عن موارد وقضايا مالية من المفترض أن هذيله الاثنين موقعهم الطبيعي يكون لإحالتهم للجنة المالية وليس للجان هذي ، شكرا الأخ الرئيس .

السيد حسين الحريته :
ي :

(رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية)

الأخ الرئيس .

السيد الرئي :
س :

شكرا ، تفضل الأخ حسين في نقطة نظام .

السيد حسين الحريته :
ي :

(رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية)

شكرا الأخ الرئيس ، لا أنا حتى أوضح الصورة فيما يتعلق اللي أثاره زميلي مقرر اللجنة التشريعية الدكتور وليد الطبطبائي ، هو فيما يتعلق اللي هو نقل إدارة التحقيقات من وزارة الداخلية إلى النيابة العامة وزارة العدل ، هذا الاقتراح يعني يتضمن مناصفة بالاختصاص ما بين اللجنة التشريعية ولجنة الداخلية والدفاع ، حتى تكون الصورة واضحة بأن اللجنة التشريعية قامت بكل ما يجب أن تقوم فيه سألت كل الجهات التي لها علاقة بهذا الاقتراح ، ما في مانع بالنسبة لنا كلجنة تشريعية بأن غطينا كل الجوانب بهذا الاقتراح ، ممكن أن يرسل هذا الاقتراح بعد ما يقر من المجلس إلى المناقشة العامة ، وشكرا الأخ الرئيس .

السيد عادل الصرع :
اوي :

الأخ الرئيس .

السيد الرئيس _____ س :

شكرا ، تفضل الأخ عادل .

السيد عادل الصرع _____ اوى :

الأخ الرئيس مادة (١٥٦) من اللائحة ، الكلام اللي تفضل فيه الأخ الفاضل الدكتور يوسف الزلزلة يعني في محله الأخ الرئيس وأتمنى أن نرجع للمجلس ، تقرير لجنة الشكاوى والعرائض استنادا للمادة (١٥٦) هم مقدمين تعديل على القانون فهذي الإحالات لما يقدم تعديل للقانون يجب أن لا تحال للحكومة بقدر ما تحال إلى اللجنة المالية حتى تتعامل معاه كأن مشروع قانون أو اقتراح بقانون بالأحرى ، وبالتالي الآن التصويت على الإحالة بالذات في هذا التقرير هل يحال إلى الحكومة أو يحال إلى اللجنة ؟ لأن المادة (١٥٦) تتكلم يا تفحص اللجنة ما يحال إليها من شكاوى وآخر المادة تقول ووضع مشروع قرار أو قانون بما تراه في هذا الموضوع ، فبالتالي هذا مشروع قانون يجب أن يحال إلى اللجنة المختصة ، وبالتالي التصويت الآن على الإحالة يجب أن تكون إلى اللجنة المختصة للي هي اللجنة المالية لا أن يكون الإحالة إلى الحكومة ، شكرا الأخ الرئيس .

السيد الرئيس _____ س :

عفوا بس علشان حتى ننتهي من هذا الموضوع أمامي ثلاث نقاط أثاروها الأخوة الأفاضل الأعضاء دكتور وليد ، وأيضا دكتور يوسف ، فيما يتعلق دكتور وليد فيما يتعلق في قانون المحققين وأيضا فيما يتعلق ما أثاره دكتور يوسف فيما يتعلق في قانون التأمينات الاجتماعية ، والإجراءات ، دكتور يعني أعتقد الإجراءات واضح كل الوضوح يعني ممكن أن ما يجوز أن أبادي رأي في هذا الموضوع هو اختصاص قانوني بحت للجنة التشريعية يعني هو يعني لا يتكلم عن موارد مالية تتعلق في الدولة إنما ينظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، فبالتالي ليس للجنة يعني مع احترامي وتقديري لشخصك الكريم وأيضا للأخوة الأفاضل في اللجنة المالية لكن هو يتكلم عن علاقة بين مؤجر ومستأجر ليست علاقة مالية تختص فيها اللجنة المالية ، كذلك يعني يمكن هذا الموضوع قدمت اللجنة فيه التشريعية في السابق ثلاث تقارير تعرض على المجلس وهو اختصاص أصيل للجنة التشريعية ، أما فيما يتعلق في التأمينات وأيضا يمكن فيما يتعلق في الخبراء أقول في التحقيقات فالقرار للمجلس إن يرى ، فهل يوافق المجلس

السيد عدنان عبد الصم _____ د :

الأخ الرئيس .

السيد الرئيس س :

تفضل الأخ عدنان .

السيد عدنان عبدالصمد د :

شكرا الأخ الرئيس ، يعني أنا ما أدري هل مع احترامي لشخصكم الكريم هل يجوز لك مناقشة هالموضوع وأنت على سدة الرئاسة أو لا ؟ القضية الثانية قضية لا قانون الإجراءات له علاقة بأمور مالية ، انعكاسات مالية مو قضية تكلفته هو نفسه ، هو قانون يتعلق بالقضايا المالية ، وأنا أتصور أن هذا الموضوع أيضا راجع للمجلس الأخ الرئيس ، في تشابكات وفي قضايا مالية يفترض أن اللجنة المالية تعطي رأيها أولا وأخيرا ما في ، حتى لو فرضنا رحنا مع رأيك أيضا ممكن أن يعطون رأيهم لازالت العلاقة مالية موجودة بغض النظر عن التكلفة ، شكرا الأخ الرئيس .

السيد حسين الحرية ي :

(رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية)

الأخ الرئيس .

السيد الرئيس س :

شكرا سيد عدنان ، أنا أعتقد عدنان يعني أنا في هذا الموضوع هنيه يعني مقيد وأنا أدير الجلسة في هذا الموضوع أنا يمكن اختلف وياك كلية في الموضوع ولذلك أنا قلت ابتديت من البداية أن هل أنا مقيد في الموضوع وأيضا لا يجوز لي إبداء الرأي لكن أنا أطرحها من جانب قانوني بحث وفقا لفهمي للقانون وباعتبار أن القانون ينظم العلاقة بين مؤجر ومستأجر ليس إلا فيها ، تفضل الأخ حسين .

السيد حسين الحرية ي :

(رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية)

شكرا الأخ الرئيس ، مثل ما تفضلت الأخ الرئيس بأن اقتراح أو قانون الإجراءات الحديث صار عليه لغط كثير في المجالس السابقة هذا مدرج الآن على أعمال المجلس هذا عمل أصيل للجنة التشريعية يقوم على تفعيل العقد ما بين المالك والمستأجر وبالتالي لا نجد أن هناك أي اختصاص لأي لجنة أخرى ، هي اختصاص أصيل للجنة التشريعية ، وشكر الأخ الرئيس .

السيد صالح الم لا :

نقطة نظام .

السيد الرئيس من :

الأخ صالح ، أرجو أن تنتهي من هذا الموضوع يعني .

السيد صالح المر لا :

شكرا الأخ الرئيس ، نقطة نظام على المادة (٩٣) تحديدا أنا قبل لا أدخل في نقطة النظام بس تساؤل بسيط إحنا يفترض جلسة اليوم هي استكمال لجلسة الأمس ، إحنا الآن داشين بالإحالات يعني يفترض نستكمل المتحدثين على تقرير لجنة الرد على الخطاب الأميري هذا أولا ، ثانيا المادة (٩٣) في المضبطة أنا البارح الأخ الرئيس نبهتك وقلت لك أن الأمانة العامة وقعت أعتقد في خطأ بروتوكولي في تلاوة أسماء المعتذرين ، واليوم أنا أيضا استغربت بأن بتلاوة أسماء المعتذرين يأتي مع كامل احترامي وتقديري لسمو رئيس مجلس الوزراء ، أن يأتي سمو رئيس مجلس الوزراء أولا ومن ثم رئيس مجلس الأمة وهذا لا يجوز ، حتى في الإجراءات البروتوكولية في الديوان الأميري وغيره التراتيبية واضحة ، ولذلك أرجو من الأمانة أن تنتبه لهذا الموضوع ، يعني إحنا في مجلس الأمة يفترض أن نكون حريصين على هذه الجزئية ، ويفترض الترتيب يكون رئيس مجلس الأمة ثم رئيس مجلس الوزراء بغض النظر عن شخوصهم لهم كامل الاحترام والتقدير ، شكرا الأخ الرئيس .

السيد عادل الصرع اوي :

الأخ الرئيس .

السيد الرئيس س :

شكرا ، الأخ عادل ، أرجو أن تنتهي يعني دقيقة خلنا ننتهي .

السيد عادل الصرع اوي :

ردبنا على الدقيقة ماشي ، الأخ الرئيس المادة (٤٣) ردا على ما تفضل فيه الأخ العضو الفاضل سيد عدنان عبدالصمد مادة (٤٣) ثالثا لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اختصاصاتها كاهي واضحة الآن على الشاشة ما في لها علاقة فيما يتعلق في قانون الإجراءات تتكلم عن مؤسسات اقتصادية ، عن تأمينات ، عن خطط التنمية ، عن بعض المؤسسات الاقتصادية ما لها علاقة في موضوع الجانب المالي ، أو ما يتعلق في قانون الإجراءات ، ولذلك أنا أعتقد قانون الإجراءات هو حق أصيل باللجنة التشريعية وهذا ما جرت عليه يعني التجربة أن ثلاث تقارير أعدت في هذا الموضوع ، بل صوت المجلس في مرة ومرات على المداولة الأولى وفق تقرير صدر من اللجنة التشريعية ، وبالتالي أنا

أعتقد الآن حتى يتم الطلب إحالته إلى اللجنة المالية يجب أن نرجع لللائحة ، اللائحة ما تخول اللجنة المالية ، ما يمنع أن في بعض التفاصيل تطلب للجنة التشريعية تستوفيها أثناء بحثها هذا أمر خاص

السيد عدنان عبدالصم : د

نقطة نظام .

السيد الرئيس : س

عدنان رجاء أرجو أن تنتهي في الموضوع هذا لأن إحنا في موضوع الإحالات

السيد عدنان عبدالصم : د

الأخ الفاضل عادل الصرعاوي فعلا أشار إلى المادة ولكن وما يتعلق بالأمور المالية أيضا ، الآن في اختصاصها الجانب المالي والاقتصادي من أعمال الوزارات والادارات الحكومية ، هو هذا الجانب المالي والاقتصادي المتعلق بوزارة العدل ، لا هذا جانب مالي واقتصادي له علاقة تماما

(قال السيد العضو عادل الصرعاوي العبارة التالية دون أخذ الإذن : ما له علاقة)

السيد عدنان عبدالصم : د

أنا ما قاطعتك ما يخالف

السيد الرئيس : س

عادل يا عادل لا تقاطع زميلك عادل

السيد عدنان عبدالصم : د

مضمون المادة

السيد الرئيس : س

هذا المقرر عندك باللجنة بعد

السيد عدنان عبدالصم : د

نعم ؟

السيد الرئيس س :

هذا المقرر عندك باللجنة .

السيد عدنان عبدالصم د :

إي شفت اشلون هو هالشكل لو برأني ، فالأخ الرئيس ففعلا يتعلق بالأمور المالية وأنا أقول فيما لو
خل تؤخذ خل رأي اللجنة المالية يؤخذ في الاعتبار ، هل في ضمير من أخذ رأي اللجنة

السيد خالد بن عيس ي :

نقطة نظام .

السيد الرئيس س :

يعني سيد أنا أرجو خل نبي ننتهي من نقاط النظام ، تفضل الأخ خالد دقيقة .

السيد خالد بن عيس ي :

الأخ الرئيس قانون الإيجارات له إنعكاس على يعني وضع العقار والاقتصاد ، وبالتالي من هذا الجانب
في ربط في الواقع ، وهذا الجانب ما يكون قضية يعني إقرار قانون وقانوني بحت لازم تشوف
شانعكاس هذا القانون على هذه العلاقة وعلى وضع العقار وبالتالي أنا أعتقد أن ما يجب نغفل عن
هذا ، ما هو قانون بحت ، ما هو هذا ، فأرجو فعلا أن يتم تقدير هذا من خلال اللجنة المالية ، شكرا
الأخ الرئيس .

السيد خالد الع دوه :

نقطة نظام .

السيد الرئيس س :

خالد العدوه تفضل يا أخ خالد .

(قال السيد العضو عادل الصرعاوي كلاما غير واضح)

السيد الرئيس س :

عادل رجاء عادل ، تفضل دقيقة أخ خالد ، عادل رجاء .

السيد خالد الع دوه :

الأخ الرئيس أنا صراحة عندي تحفظ على يعني هذا الترشق بنقاط النظام يعني فيه نوع من الدوران في حلقة مفرغة ، لكن أما وقد طرح هذا الموضوع فهو واضح تمام هذا القانون هو حقه يصير للجنة التشريعية إدخال اللجان فيه هو إغراقها في هذا المستنقع من التأخير يعني اللجنة المالية شتعلق وشتنظر وخطة تنموية ومشاريع الدولة لا هذا قانون محدود وخاص جدا بتت به اللجنة التشريعية لكي وبعدين يكفيها أن قد تعاقبت عليه مجالس كثيرة يحتاج الآن إلى سرعه ونظر من قبل اللجنة التشريعية ومن له رأي يطرحه في الجلسة عند مناقشته وهو في النهاية مجرد اقتراح بقانون أو مشروع بقانون

السيد الرئيس س :

أرجو أن ننهي في هذا الموضوع أنا اعتقد وان كان النص واضح بالنسبة لي فيما يتعلق في اختصاص اللجنة التشريعية في هذا القانون لكن إذا رأيتم والله إن لأهمية الموضوع تشكيل لجنة مشتركة هو طبعاً هذا من حق المجلس أن يشكل لجنة مشتركة و أنا اعتقد إن إهني نوفق بين الرأيين إذا رأيت في هذا وبالتالي قدموا اقتراح فيما يتعلق في هذا الموضوع ، يبقى هل يرى المجلس فيما يتعلق في ما أثاره دكتور يوسف فيما يتعلق بالتأمينات لإحالاته للجنة المالية ، موافقة ؟

(موافقة عامة)

السيد الرئيس س :

أيضا فيما يتعلق في قانون التحقيق اختصاص باعتبار أن يرى إن والله اختصاص أصيل للجنة التشريعية وبالتالي إحالاته للبقاء على جدول أعمال المجلس ، موافقة ؟

(موافقة عامة)

السيد حسين الحرية س :

(رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية)

نقطة نظام .

السيد الرئيس س :

دكتور وليد يقول يرى إن والله هذا اختصاص أصيل للجنة التشريعية وبالتالي ما دامت نظرت قانون التحقيقات وقدمت في التقرير فبالتالي هي اللجنة المختصة ما في داعي للجنة الداخلية والدفاع ، أستاذ حسين في نقطة نظام تفضل دقيقة .

السيد حسين الحرية س :

(رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية)

لا الأخ الرئيس حتى تتضح الصورة ، هو مو اختصاص أصيل للجنة التشريعية هو اختصاص مشترك بين التشريعية والداخلية على اعتبار إن من ضمن المحققين عسكريين وضباط زين ، لكن إحنا نقول بأن اللجنة التشريعية قامت يعني بالواجب سألت كل من له علاقة بهذا الاقتراح معالي وزير الداخلية ، الشؤون القانونية ، مجلس القضاء الأعلى ، وزارة العدل إذا رأى المجلس حسب القرار حتى لا تكون الصورة مو واضحة ، الاختصاص مشترك ما بين الداخلية واللجنة التشريعية والقرار يعود للمجلس وشكرا الأخ الرئيس .

السيد شعيب الموي زري :

(مقرر لجنة الشؤون الداخلية والدفاع)

الأخ الرئيس .

السيد الرئيس س :

تفضل الأخ شعيب .

السيد شعيب الموي زري :

(مقرر لجنة الشؤون الداخلية والدفاع)

شكرا الأخ الرئيس ، هذا الموضوع يتعلق في لجنتي الداخلية والدفاع وأيضا اللجنة التشريعية فأرجو ترك الأمور يتم إتفاق بين الإخوان في اللجنة التشريعية واللجنة الداخلية كوني مقرر لها

(قال أحد السادة الأعضاء العبارة التالية دون اخذ الإذن : اجتماع مشترك)

السيد شعيب الموي زري :

(مقرر لجنة الشؤون الداخلية والدفاع)

اجتماع مشترك طبعاً ، شكرا الأخ الرئيس .

السيد خالد طاح وس :

الأخ الرئيس .

السيد الرئي س :

تفضل خالد .

السيد خالد طاح وس :

هو بالنسبة لما يتعلق بالإدارة العامة للتحقيقات هو تم مناقشة هذا الأمر في اللجنة التشريعية والنظر في الجانب الدستوري والقانوني وأيضا بحضور القضاء وبحضور أيضا وزير الداخلية وقيادات وزارة الداخلية وبالتالي انتهت من اللجنة التشريعية وأيضا أكد على يعني ما تقدم فيه النائب وليد الطبطبائي بأن يعرض على المجلس مباشرة لأن اللجنة التشريعية قامت بالدور كامل مع احترامي لدور أيضا لجنة الداخلية والدفاع لأن ما يحتاج يروح هناك لأن استدعينا كل من يتعلق بهذا الأمر شكرا .

السيد الرئي س :

عشان بس انتهى من هذه النقطة يعني فيها ، فهل يوافق المجلس على بقائه على جدول الأعمال وعدم إحالته للجنة الداخلية والدفاع اللي موافق يرفع يده خل نخلص ، رجاء خل ننتهي منه رجاء .

(ترددت أصوات غير واضحة)

السيد الرئي س :

البقاء على جدول الأعمال لأن هو على أساس النظر فيه ، للاكتفاء بتقرير اللجنة التشريعية .

(رفع بعض السادة الأعضاء أيديهم وكانوا أقلية بالنسبة لعدد الحاضرين اذ كان عددهم (١٨)

السيد الرئي س :

النتيجة (١٨) من (٣٩) عدم موافقة .

السيد الرئيس _____ س :

البند السادس ثانيا مشاريع بقوانين والاقتراحات بقوانين تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لإحالاته للجان تضمنت الفقرات من (١١) إلى (١٨) المذكورة في الكشف الموزع على حضراتكم برقم ثانيا (ج) مع جدول الأعمال تقارير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لاقتراحات بقوانين مقدمة من بعض السادة الأعضاء وقد أحييت إلى اللجان المختصة ، فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

(موافقة عامة)

١١ - التقرير الرابع والثمانين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراحات بقوانين المقدمة من بعض السادة الأعضاء بشأن ضم الإدارة العامة للتحقيقات إلى النيابة العامة .

١٢ - التقرير الخامس والثمانين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون المقدم من بعض السادة الأعضاء بشأن إضافة مادة جديدة برقم (ثانية مكررا) الى القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٣ في شأن إجراءات إصدار بعض الميزانيات الملحقة والمستقلة وحساباتها الختامية .

١٣ - التقرير السادس والثمانين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون المقدم من بعض السادة الأعضاء بشأن تنظيم أوضاع الكويتيين حملة شهادة الدكتوراه خارج المؤسسات الأكاديمية.

١٤ - التقرير الثامن والثمانين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون المقدم من أحد السادة الأعضاء بشأن مطار الكويت الجديد.

١٥ - التقرير التاسع والثمانين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون المقدم من بعض السادة الأعضاء بشأن مكافآت الطلبة بجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

١٦ - التقرير التسعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون المقدم من أحد السادة الأعضاء بشأن إنشاء الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع.

١٧- التقرير الحادي والتسعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون المقدم من أحد السادة الأعضاء بشأن إنشاء قناة فضائية دينية.

١٨- التقرير الثاني والتسعين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون المقدم من أحد السادة الأعضاء بشأن منح هبة من الدولة للمواطنين.

(ثالثاً) : القرارات والرغبات :

الرغبات : (لإقرار إحالتها إلى اللجان المختصة)

السيد الرئيس _____ س :

البند السادس ثالثاً القرارات والرغبات لإقرار إحالتها للجان المختصة تضمنت الفقرات من (١) إلى (٢٨) المذكورة في الكشف الموزع على حضراتكم برقم ثالثاً مع جدول الأعمال اقتراحات برغبات مقدمة من بعض الإخوة الأعضاء وقد أحيلت إلى اللجان المختصة فهل يوافق المجلس على هذه الإحالة ؟

(موافقة عامة)

١- اقتراح برغبة مقدم من السادة الأعضاء الدكتور وليد مساعد الطبباني ، الدكتور فيصل علي المسلم ، الدكتور جمعان ظاهر الحريش ، محمد هايف المطيري ، فلاح مطلق الصواغ بشأن تدريس القاعدة النورانية الفتحية للأطفال من سن ٤ سنوات في مرحلة رياض الاطفال الى السنة الثانية ابتدائي .

٢- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو خالد سالم العدووة بشأن نقل محطة تنقية الصرف الصحي القريبة من المناطق التالية (الرقة ، هدية ، ضاحية جابر العلي) الى مكان آخر غير مأهول بالسكان وبعيدا عن التجمعات السكنية .

٣- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو عبدالله يوسف الرومي بشأن إلزام الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة بإنشاء مراكز لرعاية الأطفال دون السن الدراسي في مراكز العمل خلال ساعات العمل اليومية .

٤- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو عبدالله يوسف الرومي بشأن استخدام بصمة العين للقادمين الى دولة الكويت في جميع منافذ البرية والبحرية .

٥- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الدكتور يوسف سيد حسن الزلزلة بأن تدرج وزارة التعليم العالي في خطة البعثات القادمة لها فروع الجامعات الأميركية المعروفة عالميا الموجودة في دولة قطر الشقيقة بحيث تشمل على كافة التخصصات التي يتم إرسال الطلبة لدراستها في جامعات الولايات المتحدة الأميركية .

٦- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الدكتور يوسف سيد حسن الزلزلة بشأن إنشاء إدارة جديدة متخصصة لاعتماد الشهادات الجامعية لكافة أعضاء الهيئة التدريسية الذين يقومون بالتدريس في المدارس الخاصة حسب اللوائح المعتمدة في دولة الكويت وتحديدًا وزارة التعليم العالي .

٧- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الدكتورة سلوى عبدالله الجسار بشأن تحويل الفئة المستحقة للمساعدات الاجتماعية الى قوة إنتاجية فاعلة من خلال تزويدها بقروض ميسرة تسمح بإنشاء مشروعات إنتاجية صغيرة يعود ربحها وفائدتها ماديا ومعنويا على العاملين فيها من مستحقي المساعدة .

٨- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو فيصل سعود الدويسان بشأن إنشاء جامعة خاصة تعمل بنظام التعليم المفتوح برسوم رمزية معتمدة من وزارة التعليم العالي وتحت إشرافها .

٩- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو خالد سالم العدوة بشأن فتح المستوصفات في هاتين المحافظتين أربع وعشرون ساعة بما في ذلك أيام العطل الاسبوعية والعطل الرسمية .

١٠- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو مرزوق علي الغانم بشأن تحديد بعض ساعات البث التلفزيوني يوميا موزعة على القنوات التي يبثها تلفزيون الكويت لشرح المواد الدراسية للطلبة وذلك بالتعاون مع وزارة التربية وترشيح المعلمين المناسبين لذلك .

١١- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الدكتور وليد مساعد الطببائي بشأن توسعة المدخل المؤدي الى خيطان وجنوب السرة على جسر نادي خيطان .

١٢- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الدكتور وليد مساعد الطببائي بشأن استحداث مدخل ومخرج من داخل ضاحية الزهراء يؤدي الى شارع الرياض .

١٣- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو مبارك محمد الوعلان بشأن استحداث مدخل الى منطقة الأندلس من الدائري الرابع بين قطعة ١٢ وحديقة الأندلس العامة .

١٤- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو مبارك محمد الوعلان بشأن عمل فتحتين وسط القطعة التي تلي ضاحية الأندلس والتي تسبق صالة أفراح الهيفي للمناسبات وبين الأندلس الجديدة بعد تقاطع العارضية والفردوس مع الأندلس يمين الدائري الخامس .

١٥- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو مبارك محمد الوعلان بشأن فتح المحميات الطبيعية للزوار للتمتع بالجمال الخلاب لهذه المحميات خصوصا في فترة الأعياد الوطنية .

١٦- اقتراح برغبة مقدم من السادة الأعضاء محمد هايف المطيري ، عادل عبدالعزيز الصرعاوي ، الدكتور وليد مساعد الطببائي ، الدكتور جمعان ظاهر الحريش ، حسين مزيد المطيري بشأن انشاء جهاز تحكم (كنترول) في وزارة الصحة لوضع أرقام سرية على معاملات الحجاج بالخارج قبل عرضها على اللجان المختصة .

١٧- اقتراح برغبة مقدم من السيدة العضو الدكتورة سلوى عبدالله الجسار بشأن تفعيل دور الدولة وفق خطة التنمية الحكومية وبرامج تنفيذها بالعمل على تسهيل شروط وضوابط مشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية بجميع مراحلها .

١٨- اقتراح برغبة مقدم من السيدة العضو الدكتورة سلوى عبدالله الجسار بشأن قيام الجهات المختصة بدعم القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية والعلاجية وتوفير الاراضي اللازمة للمستشفيات والمراكز العلاجية للقطاع الخاص على نحو عاجل .

١٩- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو مبارك بنية الخرينج بشأن منح كل من يشغل إحدى وظائف السلكين الديبلوماسي والقنصلي بوزارة الخارجية بدل اغتراب شهري يعادل الراتب الاساسي .

٢٠- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو مبارك بنية الخرينج بشأن تخصيص موقع لكل مجلة شهرية بمساحة ٢م ١٠٠٠ في منطقة العارضية الصناعية أسوة بالجراند اليومية .

٢١- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الصيفي مبارك الصيفي بشأن إنشاء فروع لكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بفرعيها البنين والبنات بمحافظتي الأحمدية ومبارك الكبير وذلك بتخصيص عدد من مدارس وزارة التربية بصورة مؤقتة لحين إنشاء مقر الكليات بالمنطقة .

٢٢- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الصيفي مبارك الصيفي بشأن إنشاء مجمع محاكم مختصة في محافظة مبارك الكبير أسوة ببقية محافظات الكويت .

٢٣- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الصيفي مبارك الصيفي بشأن إنشاء ساحات رياضية وتزويدها بالمرافق لممارسة الرياضة بمناطق كل من محافظتي الأحمدية ومبارك الكبير .

٢٤- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الصيفي مبارك الصيفي بشأن إنشاء فرع للنادي العلمي في محافظتي الأحمدية ومبارك الكبير .

٢٥- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو خالد سالم العدوة بشأن فتح شارع يمتد من منطقة الأحمدية الصناعية شرقاً ليلتقي مع طريق الملك فهد السريع لمرور الشاحنات .

٢٦- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو الدكتور وليد مساعد الطببائي بشأن عمل مدخل ومخرج لمدرستي الفضل بن عباس الابتدائية بنين ومدرسة أم كلثوم المتوسطة بنات في منطقة السلام جهة مسجد الجراح قطعة (٣) .

٢٧- اقتراح برغبة مقدم من السيد العضو فلاح مطلق الصواغ بأن تتعاقد وزارة التربية مع شركات حراسة لتوفير أمن وسلامة من النساء المؤهلات سواء من الجنسية الكويتية او من جنسيات عربية للقيام بحراسة مدارس البنات والمدارس الابتدائية ذات الإدارة المدرسية النسائية .

٢٨- اقتراح برغبة من السادة الأعضاء الدكتور وليد مساعد الطببائي ، الدكتور فيصل علي المسلم ، الدكتور جمعان ظاهر الحربش ، محمد هايف المطيري ، فلاح مطلق الصواغ بأن تكون جميع التعاملات المالية للصندوق الكويتي للتنمية العربية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

تقارير اللجان عن الرغبات :

السيد الرئي _____ س :

البند سادسا ثالثا القرارات والرغبات ، تقارير اللجان عن الرغبات تضمنت الفقرات من (٢٩) إلى (٣٢) المذكورة في الكشف الموزع على حضراتكم برقم ثالثا مع جدول الأعمال تقارير اللجان عن الرغبات التي تقدم بها بعض الإخوة الأعضاء ، فهل يوافق المجلس على هذه التقارير حسب ما انتهت إليه اللجان وإحالة ما وافقت عليه اللجان الى الحكومة ؟

(موافقة عامة)

٢٩- التقرير التاسع للجنة الشؤون الخارجية بالموافقة بعد التعديل على الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو عدنان ابراهيم المطوع بشأن إنشاء بعثة قنصلية عامة لدولة الكويت في مدينة مشهد بجمهورية ايران الإسلامية .

(اثبت التقرير في المضبطة ونصه :



State of Kuwait
National Assembly

دولة الكويت
مجلس الأمة

التقرير (التاسع)
للجنة الشؤون الخارجية
في الاقتراح برغبة

المقدم من السيد العضو / عدنان إبراهيم المطوع بإنشاء بعثة قنصلية في مدينة مشهد .

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى اللجنة الاقتراح برغبة المشار إليه لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس وقد تبين للجنة أنه مقدم من السيد العضو / عدنان إبراهيم المطوع ، يقترح فيه إنشاء قنصلية لدولة الكويت بمدينة مشهد بجمهورية إيران الإسلامية ، وذلك لتوفير الخدمات القنصلية والمستندات ذات الصلة دعماً للمواطنين الكويتيين وغيرهم وتزويد المكاتب والأقسام والإدارات ذات الصلة وذلك دعماً للصلة السياسية بين الدولتين وتنشيطاً لحركة التجارة بينهما ، إضافة إلى ما تحققه القنصلية من تلبية حاجات المواطنين أثناء تواجدهم أو تعاملهم مع أقرانهم بجمهورية إيران الإسلامية .

وقد ناقشته اللجنة باجتماعها المعقودين في ٢٥/١/٢٠١٠ و ٩/٣/٢٠١٠ م ، حيث انتهت اللجنة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها إلى (الموافقة) عليه مع تعديل صياغته على النحو التالي :

((قيام الجهات المختصة باتخاذ إجراءات إنشاء قنصلية عامة لدولة الكويت بمدينة مشهد بجمهورية إيران الإسلامية ، مع تزويدها بما تحتاج إليه لإداء مهامها وفقاً للنظم المحددة للعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين))
واللجنة تقدم تقريرها لعرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه في شأنه

مقرر اللجنة

علي فهد الراشد

المرفقات :

نسخة من الاقتراح برغبة المشار إليه .



٨ أكتوبر ٢٠٠٩

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة .. وبعد ..

إن الهدف من إقامة العلاقات الدبلوماسية وإنشاء السفارات والقنصليات فيما بين الدول هو العمل على توثيق علاقات الصداقة وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية والسياحية وكذلك تقديم خدمات العون والمساعدة لرعاياهم في الخارج وصيانة حقوقهم ومصالحهم بأي شكل وفقا للقوانين المعمول بها حسب إتفاقية في العلاقات الدبلوماسية الخاص بالأمم المتحدة. ولما كان عدد الزوار الكويتيين لمدينة مشهد في جمهورية إيران الإسلامية كبير وعلى مدار العام سواء للزيارة أو السياحة أو التجارة وترتبط الكويت بعلاقات دبلوماسية طيبة مع جمهورية إيران الإسلامية ولما كانت السفارة الكويتية تتواجد في العاصمة الإيرانية طهران والتي تبعد عن مدينة مشهد مسافة كبيرة جدا مما تكون الحاجة ملحة لوجود قنصلية عامة تقدم كافة الخدمات التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية بالخارج للمواطنين الكويتيين وحسب ما يقتضيه القانون الدولي. لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

(نص الاقتراح)

إنشاء بعثة قنصلية في مدينة مشهد - جمهورية إيران الإسلامية بقنصلية عامة ودائرة اختصاص قنصلية يرأسها رئيس وأعضاء بعثة قنصلية وتتشكل كالآتي:

١- قنصلية عامة.

٢- دائرة اختصاص قنصلية.

٣- رئيس بعثة قنصلية.

٤- أعضاء بعثة قنصلية وأعضاء طاقم قنصلي.

تكون وظائفها القنصلية حسب القوانين واللوائح التي تقضى بها الاتفاقيات الدولية ومنها:

١- رعاية وصيانة مصالح وحقوق رعاياها وتقديم العون والمساعدة الشخصية والتجارية والاقتصادية أفراداً كانوا أو هيئات.



٢- العمل على تبادل وتنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية وتوثيق علاقات الصداقة فيما بينهما.

٣- إصدار جوازات ووثائق السفر ومنح التأشيرات والمستندات.

٤- القيام بأعمال التوثيق والأحوال المدنية حسب القانون.

مع خالص التحية،،

مقدم الاقتراح

عدنان إبراهيم المطوع

بالتوازي مع اللجنة التنفيذية
رئيس اللجنة التنفيذية
٢٠٠٩/١٠/٨

٣٠- التقرير العاشر للجنة الشؤون الخارجية عدم الموافقة على الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو الدكتور وليد مساعد الطبيطبائي بشأن السماح بتغيير مسمى الإداريين في وزارة الخارجية الى دبلوماسيين مع ما يتبعه من آثار دون اشتراط وجود مؤهل جامعي وذلك متى ما كانت خدمة الإداري في الخارج ٨ سنوات فأكثر بشرط اجتياز دورة يعقدها المعهد الدبلوماسي.

٣١- التقرير الخامس والستين للجنة المرافق العامة بالموافقة على الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو عسكر عويد العنزي بشأن إعادة النظر في قرار مجلس الوزراء رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ وذلك بتخفيض المدة اللازم قضاؤها في العمل برتبة ضابط صف للترقي إلى رتبة ملازم إطفاء من خمسة عشر عام إلى عشر سنوات .

(اثبت التقرير في المضبطة ونصه :



التقرير الخامس والستون

للجنة المرافق العامة

بالموافقة على

الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو / مسكر مويد العنزي بشأن إعادة النظر في قرار مجلس الوزراء رقم 4 لسنة 2009 وذلك بتخفيض المدة اللازم قضاؤها في العمل برتبة ضابط صف للتقدمي إلى رتبة ملازم إطفاء من خمسة عشر عاماً إلى عشر سنوات .

أحال السيد/ رئيس المجلس إلى اللجنة بتاريخ 2010/2/22م ، الاقتراح برغبة المشار إليه لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس الموقر . وقد نظرت في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2010/3/18م وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة بإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة عليه .
واللجنة تعرض رأيها الذي انتهت إليه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده .

مقرر اللجنة

د . فيصل علي المسلم

الرفقات :

- نسخة من الاقتراح برغبة .